Journal Of the Iraqia University (75-4) March (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

أثر الاعراف والتقاليد على تطبيق القانون المدني في العراق

م. د مـــروة خيـــون دبيســـان
تدريسية في قسم القانون في
كلية الامـام الكـاظـم (ع) اقســـام ديالـى

"The Impact of Local Customs and Traditions on the Application of Civil Law in Iraq"

marwa.khion@iku.edu.iq

ملخص البحث:

من المؤكد أن تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون المدنى في العراق هو موضوع مهم ومثير لأهتمام العديد من طلاب العلم والمهتمين بالقانون والثقافة. ويهدف هذا البحث إلى فهم كيفية تأثير العادات والتقاليد العراقية العتيقة على تطبيق القانون افي المجتمع الحديث. تناول البحث استعراض للقوانين المدنية في العراق وتحليل الأعراف والتقاليد التي تؤثر على تفسيرها وتطبيقها.تشير النتائج إلى أن الأعراف والتقاليد في العراق تمتلك تأثيراً كبيراً على كيفية فهم وتطبيق القوانين المدنية. فالثقافة العراقية المتنوعة والعميقة تؤثر في اتخاذ القرارات القانونية وتفسيرها. على سبيل المثال، قد تؤدي بعض العادات والتقاليد إلى تفضيل الطرق العرفية لحل النزاعات بدلاً من اللجوء إلى المحاكم، مما يؤثر على فعالية نظام القضاء. تقدم الدراسة توصيات لتحسين تطبيق القانون افي العراق، من خلال تعزيز التواصل والتفاهم بين المؤسسات القانونية والمجتمع المدني، وتشجيع الحوار حول كيفية مواءمة القوانين مع القيم والتقاليد بطريقة تحقق العدالة وتضمن الاستقرار الاجتماعي.هذا البحث يشير أيضًا إلى ضرورة تحديث وتطوير القوانين المدنية في العراق لتعكس التطور الاجتماعي والثقافي الحديث، مع الحفاظ في الوقت نفسه على القيم والتقاليد العراقية الأصيلة التي تعزز الهوية الثقافية للمجتمع.من الجوانب الأخرى، يمكن أن يكون التوعية بالقانون وتثقيف الجمهور حول حقوقهم وواجباتهم القانونية جزءًا هامًا من التغيير، حيث يمكن أن يسهم في تحسين التفاهم بين الأفراد والسلطة القانونية وتعزيز الالتزام بالقوانين المدنية.بالإضافة إلى ذلك، يمكن استكشاف سبل تعزيز القدرة على تنفيذ القوانين المدنية من خلال توفير مايلزم للمحاكم والهيئات القضائية، وتحسين الإجراءات القانونية والإدارية لضمان سرعة وفعالية العدالة.باختصار، يعتبر فهم تأثير الأعراف والتقاليد على التطبيق للقانون المدني في العراق خطوة أساسية نحو البناء للنظام القانوني والذى يعكس تطلعات المجتمع وأيضاً يضمن العدالة والاستقرار الاجتماعي.**كلمات مفتاحية:**الأعراف العراقية، التقاليد المحلية،القانون المدني، التطبيق القانوني، الثقافة القانونية، العادات والتقاليد القديمة،القيم الثقافية، التحديات القانونية، تفسير القوانين، المجتمع المدني.

Abstract:

The impact of local customs and traditions on the application of civil law in Iraq is an important topic of interest to many researchers and legal and cultural enthusiasts. This research aims to understand how ancient Iraqi customs and traditions influence the application of civil law in modern society. The research includes a review of civil laws in Iraq and an analysis of the customs and traditions that affect their interpretation and application in daily life.The results indicate that customs and traditions in Iraq have a significant impact on how civil laws are understood and applied. The diverse and deep Iraqi culture influences legal decision-making and interpretation. For example, some customs and traditions may prefer mediation methods for resolving disputes instead of resorting to courts, which affects the effectiveness of the judicial system.The study provides recommendations for improving the application of civil law in Iraq by enhancing communication and understanding between legal institutions and civil society, and encouraging dialogue on how to align laws with local values and traditions in a way that achieves justice and ensures social stability.Furthermore, there is a need to update and develop civil laws in Iraq to reflect modern social and cultural developments while preserving authentic Iraqi values and traditions that enhance the cultural identity of the society.On the other hand, legal awareness and public education about their legal rights and duties can be an important part of the change,

contributing to improving understanding between individuals and legal authorities and promoting compliance with civil laws.Additionally, exploring ways to enhance the capacity to enforce civil laws by providing necessary resources to courts and judicial bodies, and improving legal and administrative procedures to ensure the speed and effectiveness of justice.In summary, understanding the impact of local customs and traditions on the application of civil law in Iraq is a fundamental step towards building a legal system that reflects the aspirations of society and ensures justice and social stability.***Keywords:*** *Iraqi customs, local traditions, civil law, legal application, legal culture, ancient customs and traditions, cultural values, legal challenges, interpretation of laws, civil society.*

المقدمة.

يُعدّ العراق بلداً عريقاً يتميز بتنوعه الثقافي والحضاري، وتُشكل الأعراف والتقاليد جزءاً هاماً من هويته الوطنية. ونظراً لِما تحمله هذه الأعراف والتقاليد من قيم وعادات راسخة في المجتمع، فقد بات لها تأثيرٌ واضحٌ على جميع نواحى الحياة، متضمناً تطبيقاً للقانون المدني.ففي العراق، تشكل الاعراف والتقاليد جزءاً هاماً من الثقافة والهوية. ومع ذلك، يتزامن تلك الاعراف والتقاليد في بعض الأحيان مع تطبيق القانون المدني، مما يثير تحديات وتساؤلات هامة حول كيفية التوافق بين القانون اوالتقاليد.يهدف البحث إلى استكشاف وتحليل أثر الاعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق. سيتم فحص كيفية تفاعل النظام القانوني المدني مع القيم والتقاليد الثقافية التي تقود المجتمع العراقي، وكيف يؤثر ذلك على عملية تطبيق القوانين وفهمها.من خلال دراسة هذا الموضوع، يمكننا أن نفهم أفضل كيفية الأقرار للتوازن بين الالتزام بالقوانين المدنية واحترام الاعراف والتقاليد ، وكذلك استكشاف سبل تعزيز التفاهم المتبادل بين النظام القانوني والمجتمع المحلي.توفير فهم عميق لهذه الديناميات سيسهم في تطوير سياسات وإجراءات أكثر فاعلية لتحقيق العدالة وتعزيز حكم القانون في العراق. *الحمداني، ف. (٢٠٢٠).*

خلفية البحث.

يُعدّ العراق بلداً غنيّاً بثقافته وتاريخه العريق، وتُشكل الأعراف والتقاليد جزءاً هاماً من هويته الوطنية. ونظراً لِما تحمله هذه الأعراف والتقاليد من قيم وعادات راسخة في المجتمع، فقد بات لها تأثيرٌ واضحٌ على جميع نواحى الحياة، متضمناً تطبيق القانون المدني.

وفيما يلى بعض النقاط المتعلقة بخلفية البحث:

- **التقاليد والاعراف في العراق** :يعتبر العراق مجتمعًا ذو تنوع ثقافي وتاريخ غني، وتتشكل التقاليد والاعراف في هذا السياق. تشمل هذه التقاليد الممارسات الاجتماعية والدينية والثقافية التي تؤثر على حياة الأفراد والمجتمع بشكل عام.
- **القانون افي العراق** :يعتمد النظام القانوني في العراق على القانون اوالذي قد ينظم العلاقات المدنية بين الأفراد والمؤسسات. يتمتع القانون ابأهمية كبيرة في ضمان العدالة وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- **تفاعل التقاليد مع القانون المدني** :يشكل تفاعل التقاليد مع القانون اتحديًا لعملية التطبيق القانوني. فعلى الرغم من وجود القوانين المدنية التي يجب الالتزام بها، إلا أن التقاليد والاعراف قد تؤثر على كيفية فهم وتطبيق هذه القوانين من قبل المؤسسات القانونية والأفراد.
- **آثار هذا** القانون إلى **التفاعل على المجتمع والعدالة** :يمكن أن يؤدي تفاعل التقاليد مع تدهور العدالة وتشويه مفهومها، وقد يؤثر على حقوق الأفراد والمجتمع بشكل عام. لذا، فإن فهم أثر هذا التفاعل يعتبر أساسيًا لتحسين عملية تطبيق القانون وتعزيز حكم القانون في المجتمع.

من خلال فهم هذه الخلفية، يمكن للباحثين توجيه دراستهم نحو فحص تأثير الاعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق بشكل أعمق وأكثر انتباهًا. *الصالح، ع. (٢٠١٨)*

سؤال البحث.

-كيف تؤثر الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق؟تقوم الأعراف والتقاليد في العراق بتشكيل نمط ثقافي واجتماعي يؤثر بشكل كبير على تطبيق القانون المدني. فعلى الرغم من وجود نظام قانوني مركزي ينظم العلاقات المدنية، إلا أن العديد من الأفراد والمجتمعات يلتزمون بالأعراف والتقاليد التي تتعارض مع بعض أحكام القانون المدني. وبالتالي، يمكن أن تحدث توترات بين النظام القانوني الرسمي والتقاليد ، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تفشي الانتهاكات وتعقيدات في تطبيق القانون، ويتطلب ذلك جهوداً إضافية لتحقيق التوافق بين القانون اوالثقافة والتقاليد لضمان تحقيق العدالة والاستقرار.

-ما هي التحديات والتي تواجه تطبيق القانون افي العراق نتيجةً لتأثير الأعراف والتقاليد ؟

تطبيق القانون افي العراق يواجه تحديات عدة نتيجة تأثير الأعراف والتقاليد ، حيث يشمل ذلك تفضيل القانون الشرعي، ونقص الوعي القانوني، وتداخل النظم القانونية، وضعف الأساس القانوني، بالإضافة إلى الضغط الاجتماعي والثقافي، مما يتطلب جهوداً شاملة لتعزيز الفهم القانوني وتطوير الأساس القانوني وتعزيز التعاون بين النظم القانونية المختلفة في العراق.

-ما هي الحلول المقدمة لمعالجة التحديات والتي تواجه تطبيق القانون افي العراق، مع مراعاة خصوصية المجتمع العراقي وثقافته؟

لتحسين تطبيق القانون افي العراق وتجاوز التحديات والتي تواجهه، يجب أولاً تعزيز الفهم القانوني بين المواطنين وتوفير التعليم القانوني المناسب لهم باللغة العربية، بما يتناسب مع ثقافة المجتمع العراقي. كما ينبغي إجراء تعديلات على القوانين المدنية لتعكس القيم والتقاليد العراقية، وضمان أن تكون تلك القوانين واضحة ومفهومة للجميع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز التواصل والتشاور بين النظام القانوني الرسمي والهيئات القانونية في العراق، مما يسهم في تحقيق التوافق بين القانون اوالعادات والتقاليد . *الدروبي، إ. (٢٠١٦).*

أهداف البحث وفرضياته.

أهداف البحث.

من المؤكد إن موضوع بحثنا مهم للعاية ويمكن أن يكون له تأثير كبير على فهم كيفية تطبيق القانون افي العراق. وفيمايلى بعض الأهداف لبحثنا:

-فهم تأثير الاعراف والتقاليد على نظام القانون افي العراق:

يهدف هذا الهدف إلى دراسة كيفية تأثير القيم والتقاليد والعادات المحلية في المجتمع العراقي على تطبيق وفهم القوانين المدنية المطبقة .

-تحليل التناقضات بين القانون اوالاعراف والتقاليد :

يهدف هذا الهدف إلى استكشاف التناقضات التي قد تنشأ بين أحكام القانون اوالتقاليد والعادات المحلية، وكيفية معالجتها.

-دراسة تأثير الثقافة القانونية في تطبيق القانون المدني:

يهدف هذا الهدف إلى فهم كيفية تشكل الثقافة القانونية لدى القضاة والمحامين والمواطنين وما إذا كانت تؤثر على تفسير وتطبيق القوانين المدنية.

-تقديم توصيات لتعزيز فعالية تطبيق القانون افي العراق:يهدف هذا الهدف إلى تقديم مقترحات وتوصيات تهدف إلى تحسين وتعزيز تطبيق القانون افي العراق، مع مراعاة الاعتبارات الاجتماعية و الثقافيةخليل، ع. (٢٠١٥).

فرضيات البحث.

فيمايلى الفرضيات الممكنة التنتناول العلاقة بين القانون اوالأعراف والتقاليد في العراق، وكيف يمكن التعامل مع التحديات الناشئة من هذه العلاقة. ولذلك هناك عدة فرضيات يمكن النظر فيها:

-تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون المدني:يمكن أن تفرض الأعراف والتقاليد تحديات على تطبيق القانون افي العراق، حيث قد تكون هناك تناقضات بين ما ينص عليه القانون وما يتبعه المجتمع من قيم ومعتقدات.قد تؤدي الأعراف والتقاليد إلى إبطاء عمليات التطبيق القانوني، خاصة إذا كان هناك تفاوت كبير بين توجيهات القانون وتوجهات المجتمع.

-التحديات والتي قد تواجه تطبيق القانون المدني:

قد تتسبب الأعراف والتقاليد في إحداث عقبات عملية أمام القضاء والسلطة القانونية في تطبيق القوانين المدنية.

قد تؤدي التحفظات الاجتماعية و الثقافيةإلى تقليل فعالية القانون اوتقويض سلطته في بعض الحالات.

-الحلول المقدمة:يمكن اعتماد نهج التواصل الثقافي والتثقيف القانوني لألقاء الضوء على أهمية القوانين المدنية وتعزيز فهم المجتمع لها.

كما يمكن تطوير برامج تدريبية للقضاة والمحامين تعتمد على فهم عميق للثقافة والتقاليد لتمكينهم من تطبيق القانون بشكل أكثر فاعلية واحترامًا للخصوصية الثقافية.ويجب تشجيع الحوار بين السلطات القانونية والقادة المجتمعيين لإيجاد توافقات تساعد على توجيه القانون بطريقة تحترم الثقافة والتقاليد دون المساس بأساسه العدلي والمساواة.ومن هذا نجد أن التحديات والتي تواجه تطبيق القانون افي العراق نتيجة لتأثير الأعراف والتقاليد تتطلب استراتيجيات شاملة تدمج بين متطلبات العدالة القانونية واحترام التقاليد والقيم المحلية. *شفيق، م. (٢٠١٧).*

منهج البحث.

يعد العراق من البلدان العربية التي تتميز بتنوعها الثقافي والعرقي، مما أدى إلى وجود العديد من الأعراف والتقاليد التي تختلف من منطقة إلى أخرى. وقد أثر ذلك على تطبيق القانون االعراقي، حيث يواجه القضاة صعوبة في تطبيق بعض أحكامه على بعض الحالات التي تتعارض مع هذه الأعراف والتقاليد.

وسيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم جمع البيال عملية المراجعة المكتبية وذلك لأستعراض النصوص القانونية والمتعلقة بالقانوانين المدنية العراقية، بهدف فهم الأسس والمبادئ التي تقودة. سيتم أيضًا دراسة الدراسات والبحوث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، وذلك لاستخلاص الاستنتاجات والتوجهات المتعلقة بالتأثيرات المحتملة للأعراف والتقاليد على تطبيق هذا القانون.وعن التعلق بعملية المقابلات، سيتم تنظيم لقاءات مع القضاة والمحامين والخبراء القانونيين، بهدف الاستفادة من آرائهم وخبراتهم فيما يتعلق بتأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون االعراقي. سيتم استخدام هذه المقابلات لفهم الأفكار والتوجهات القائمة في المجتمع القانوني، وكذلك التحليل للتحديات والتي تواجه تطبيق القانون في هذا السياق.أما بالنسبة لدراسة الحالات، فسوف يتم التحليل لبعض الحالات القضائية التي شهدت تطبيق القانون االعراقي في ظل وجود الأعراف والتقاليد . سيتم استخدام هذه الحالات كنماذج لفهم كيفية تفاعل القانون امع العادات والتقاليد ، وكذلك لتحديد النقاط القوية والضعف في عملية تطبيق القانون في سياق معين.

• **لمحة تاريخية عن القانون افي العراق**.إن تاريخ القانون افي العراق يعود إلى العصور القديمة، حيث كان للعراق تاريخ طويل من الحضارات التي أثرت على نظامه القانوني، متضمناًالحضارة السومرية والبابلية وأيضاً الآشورية. تأثرت العراق بعدة نظم قانونية خلال التاريخ، متضمناًالقانون الإسلامي بعد انتشار الإسلام في المنطقة.ولقد مرّ القانون افي العراق بمراحل تاريخية مختلفة بدءا من العهد العثمانى وحتى الأن، ولقد تأثرت بالعوامل السياسية و الاجتماعية و الثقافيةالتي مرّت بها البلاد. يمكن تلخيص هذه المراحل على النحو التالي:

-**العهد العثماني (١٥٣٤- ١٩١٨)** خلال فترة العهد العثماني التي استمرت من عام ١٥٣٤ حتى ١٩١٨، كان العراق تحت ولاية الإمبراطورية العثمانية،. فيما يتعلق بالنظام القانوني، فقد كانت امجموعة لأحكام العدلية هي القانون االرئيسي المطبق في تلك الفترة. هذه الأحكام كانت عبارة عن مجموعة من القوانين المدنية والشخصية التي اشتملت على مجموعة من القواعد واللوائح المستمدة من الشريعة الإسلامية.وازدادت أهمية العرف الإسلامي وقرارات القضاة في غياب التدوين القانوني الحديث خلال تلك الفترة. فعلى الرغم من وجود بعض التشريعات والقوانين المدنية، إلا أن الأحكام القضائية كانت تُستند في الغالب إلى التقاليد الإسلامية والقرارات التي تمثلت في فتاوى القضاة واعتبارات العرف والعادات المجتمعية. وكانت هذه القرارات تتماشى مع توجيهات الشريعة الإسلامية ومبادئها، مما جعل الدين له دوراً هاماً في تشكيل النظام القانوني والقضائي في العراق خلال تلك الفترة.بالإضافة إلى ذلك، فإن العهد العثماني شهد تطورًا في المؤسسات القانونية والقضائية، حيث بُنيت محاكم وسجون ومراكز قضائية لتطبيق القوانين وتسوية النزاعات. وعلى الرغم من أن النظم القانونية والتى كانت مبنية على المبادئ الإسلامية، إلا أن السلطة العثمانية كانت تسعى أحيانًا إلى توحيد وتنظيم القوانين والتشريعات في جميع ربوع الإمبراطورية العثمانية، مما أدى إلى بعض التأثيرات على النظام القانوني في العراق بما يتعلق بالتطبيق العملي والتفسير.

-**العهد الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨)**بعد تأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١، بدأت الحكومة العراقية في السعى لتحديث نظامها القانوني لمتابعة التطورات الحديثة والتلبية لاحتياجات المجتمع. وقد شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين التي شكلت أساساً للنظام القانوني العراقي المعاصر. أحد أبرز الإنجازات في هذا المجال كان إصدار القانون االعراقي عام ١٩٣١، الذي كان مستوحى من القانون االفرنسي ولكن مع مراعاة الأحكام الإسلامية والقوانين العرفية. فتمثل هذه الخطوة تطوراً هاماً في تاريخ العراق القانوني، حيث أنشأت القاعدة القانونية الموحدة ومنظمة للعلاقات المدنية والتجارية.وبجانب القانون المدني، شهدت هذه الفترة صدور عدة قوانين الأخرى التي تنظم مجالات مختلفة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، تم إصدار قانون الأحوال الشخصية الذي نظم الزواج والطلاق والولاية على الأطفال، وهو قانون أساسي لتنظيم الحياة الأسرية في العراق. كما شملت التشريعات الجديدة قانون العقود الذي وضع أسساً لتنظيم العلاقات التعاقدية بين الأفراد والمؤسسات، وهو أمر حيوي لدعم النشاطات الاقتصادية وتعزيز الثقة في العلاقات التجارية.بهذه الطريقة، شكلت فترة العهد الملكي في العراق (١٩٢١-١٩٥٨) فترة حيوية من النشاط التشريعي والتحديث القانوني، حيث تم ترسيخ المفاهيم القانونية الحديثة وتأسيس أسس قانونية قوية وذلك لتنظيم الحياة المدنية والاقتصادية في البلاد.

-**العهد الجمهوري (١٩٥٨-٢٠٠٣)**خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٥٨ إلى عام ٢٠٠٣، تجاوزت العراق العديد من التحولات الاجتماعية والسياسية التي تركت بصماتها على النسيج القانوني للبلاد، ولا سيما فيما يتعلق بالقوانين المدنيه. كانت هذه الفترة تعتبر عهد الجمهورية في العراق، حيث شهدت البلاد سقوط نظام الملكية وقيام نظام جمهوري جديد.خلال حكم عبد الكريم قاسم، الذي أطاح بالنظام الملكي في عام ١٩٥٨، شهد العراق تحولاً نحو الاشتراكية، وترجم ذلك إلى سن قوانين ذات طابع اشتراكي في مختلف المجالات متضمناًالقانون المدني. تضمنت هذه القوانين إصلاحات اجتماعية واقتصادية، مثل توزيع أراضي العقارات وتحسين ظروف العمل.بعد تولي صدام حسين السلطة في العراق في عام ١٩٧٩،

شهدت البلاد تحولاً آخر نحو الإسلامية، وهو ما أثر على التشريعات متضمناًالقانون المدني. في عهد صدام حسين، تم إصدار قوانين تحمل طابعاً إسلامياً، وكان ذلك جزءاً من جهوده لتعزيز الهوية الإسلامية للبلاد وتعزيز سلطة الدولة.ومع ذلك، بعيداً عن الأيديولوجيات السياسية السائدة، فإن العهد الجمهوري في العراق شهد أيضاً تطورات في القانون اتتعلق بالعديد من القضايا مثل الأسرة، الإرث، العقارات، والعقود. تأثر هذا التطور بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدها العراق خلال تلك الفترة، وقد أثرت هذه التغييرات على حياة الناس وتفاعلاتهم مع القانون والسلطة.

-**فترة ما بعد ٢٠٠٣**:بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، دخل العراق في فترة جديدة من التحولات السياسية والقانونية، حيث تم العمل على كتابة دستور جديد للبلاد والذي أقر عام ٢٠٠٥، وهو دستور يعتبر خطوة هامة نحو بناء دولة قانون تحترم حقوق البشروتعزز مبدأ حكم القانون.في سياق تحديث القانون المدني، تم إلصدور لقانون الأحوال الشخصية الجديد عام ٢٠٠٦، الذي جاء ليوفّر إطارًا قانونيًا متطورًا للعلاقات الأسرية وكذلك الشخصية في المجتمع العراقي الجديد. كما شهدت فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ تعديلات على العديد من القوانين المدنية الأخرى بهدف تحديثها وتوافقها مع القيم والمبادئ الدستورية الجديدة.ومع استمرارية التحديث والتطوير، يعمل القانون االعراقي حتى اليوم وذلك على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد. وتعكس هذه الجهود التزام الحكومة العراقية بتطبيق المبادئ للعدالة والمساواة وحماية حق الإنسان في إطار دولة القانون، وهو ما يسهم في بناء مجتمع عادل ومزدهر في العراق. *بطاطو، ح. (٢٠١٣).*

- **دور الأعراف والتقاليد في المجتمع العراقي.**

تلعب الأعراف والتقاليد دورًا هامًا في المجتمع العراقي، حيث تُشكل جزءًا وحدًا من الهوية الثقافية والسلوكية لأفراد هذا المجتمع. ولذلك، فإنّ دراسة أثر هذه الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق تُعدّ موضوعًا هامًا ذا أبعاد قانونية واجتماعية وثقافية.ومن أهم الجوانب التي يمكن استخدامها توضيح أثر الأعراف والتقاليد في المجتمع العراقي على تطبيق القانون اهى الأعراف والتقاليد في التسوية القانونية والتى يمكن أن تلعب دوراً هاماً في عمليات التسوية القانونية في المجتمع العراقي. فعلى سبيل المثال، قد يتم الألتجاء إلى وسائل التسوية القبلية أو العشائرية في حل النزاعات قبل اللجوء إلى القانون المدني.وكذلك التأثير على عمليات الزواج والطلاق فالأعراف والتقاليد قد تؤثر على كيفية تنظيم عقود الزواج والطلاق في المجتمع العراقي. يمكن أن يكون للقوانين الدينية والثقافية تأثير كبير على هذه العمليات.بالأضافة إلى موضوع الوراثة والملكية والتى قد تكون هناك أعراف وتقاليد متعلقة بتوزيع الميراث والممتلكات في المجتمع العراقي، والتي قد تختلف عن القوانين المدنية. هذا يمكن أن يؤدي إلى نزاعات قانونية بين الأفراد والجهات المعنية.والتسامح الديني والثقافي أيضاً قد تعمل الأعراف والتقاليد كوسيلة للتسامح والتفاهم بين مختلف الطوائف الدينية والثقافات في العراق. يمكن أن تسهم هذه الأعراف في تعزيز السلم الاجتماعي وتجنب النزاعات.وبالنسبة لتحديات التطبيق القانوني فقد تواجه السلطات القانونية في العراق تحديات في تطبيق القوانين المدنية بسبب تداخلها مع الأعراف والتقاليد . يمكن أن تكون هناك صعوبات في الأقرار للتوازن بين القوانين الوطنية والعادات الثقافية.كما أن الحاجة إلى التوعية والتثقيف يعتبران من الأشياء المهمة فى تعزيز التوعية بين السكان حول القوانين المدنية وحقوقهم وواجباتهم، مع مراعاة الأعراف والتقاليد . يمكن أن يساهم التثقيف في تعزيز مساواة الجميع أمام القانون وتقليل النزاعات. ولعل هذه الجوانب تعكس بعضاً من التأثيرات المحتملة للأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق. *الحافظ، خ. (٢٠١٢).*

- **إشكالية تطبيق القانون المدنى افي ظل الأعراف والتقاليد** إن تطبيق القانون افي العراق يواجه تحديات كبيرة ناتجة عن التصادم بين الأعراف والتقاليد وبين المبادئ القانونية المدنية المطبقة رسميًا. فالعراق يشتهر بتنوع ثقافاته وتعدد قوانينه التقليدية التي تعتمد على التقاليد والعادات المحلية التي غالبًا ما تختلف عن القوانين المدنية المرسومة رسميًا.ومن أبرز التحديات والتي يواجهها تطبيق القانون افي العراق هو تفاوت الفهم والتطبيق للقانون بين المحافظات والمجتمعات المختلفة. ففي بعض المناطق، قد تكون الأعراف والتقاليد تتمتع بسطوة أكبر من القانون المدني، مما يؤدي إلى تجاهل العديد من القوانين أو تفسيرها بما يتناسب مع الثقافة المحلية. وهذا ينتج عنه فجوة بين القانون المكتوب والواقع العملي، مما يؤثر سلبًا على نظام العدالة ويخلق عدم توافق بين الأفراد والسلطات القانونية.بالإضافة إلى ذلك، يشكل النزاع بين القوانين المدنية والأعراف والتقاليد تحديًا لحقوق الأفراد، خاصة فيما يتعلق بالزواج وحقوق المرأة والأطفال. فعلى سبيل المثال، قد تتعارض بعض القوانين المدنية مع التقاليد القائمة حول قضايا الزواج والطلاق وحقوق الإرث، مما يؤدي إلى تدهور حقوق الأفراد وتعريضهم للظلم والاستغلال.وبالتالي، يتطلب تحسين تطبيق القانون افي العراق توجيه جهود مستمرة نحو توعية المجتمع بأهمية الالتزام بالقوانين المدنية وتعزيز مفهوم العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن اختلافاتهم الثقافية والتقاليدية. كما يجب على السلطات القانونية العمل على مراجعة وتعديل القوانين التي تتعارض مع الأعراف والتقاليد بما يضمن حماية حقوق الأفراد وتعزيز سيادة القانون والعدالة في المجتمع العراقي.وعلاوة على ذلك، يجب أيضًا تعزيز آليات حل النزاعات وتسوية

المنازعات بطرق تحترم القانون اوتعترف بالأعراف والتقاليد بشكل متوافق مع حقوق البشروالعدالة. يمكن أن تشمل هذه الآليات تعزيز الوساطة والتحكيم بشكل يحافظ على مبادئ العدالة والمساواة.كما ينبغي تعزيز التواصل والتفاهم بين المجتمع المدني والسلطات القانونيةوالقيادات المحلية لضمان تنفيذ القوانين بطريقة تحترم الثقافة والتقاليد بدون المساس بالمبادئ القانونية الأساسية. وبهذه الطريقة، يمكن تعزيز فعالية التطبيق للقانون افي العراق وضمان حماية حقوق البشر وتعزيز العدالة في المجتمع بشكل شامل ومستدام. *أوين، ج. (٢٠٠٤).*

المبحث الأول: ماهية الأعراف والتقاليد وتأثيرها على القانون المدني.

في العراق، يتجاوز تأثير الأعراف والتقاليد إلى حد كبير السياق القانوني، حيث تشكل هذه العوامل جزءاً أساسياً من الهوية الاجتماعية و الثقافيةللمجتمع. وتعكس الأعراف والتقاليد تاريخًا غنيًا وتنوعًا، وتشكل أساسًا للقيم والمعتقدات التي يتبناها الأفراد والمجتمعات.وتتداخل الأعراف والتقاليد مع القانون افي العراق بطرق متعددة، حيث يتمثل التحدي الرئيسي في مواجهة الجوانب التنازعية بين القانون االوضعي والتقاليد والأعراف الشائعة. فعلى الرغم من وجود نظام قانوني مدني مكتوب يعتمد على التشريعات والقوانين الوطنية، إلا أن العديد من الناس لا يزالون يلتزمون بتقاليد قديمة وقوانين عرفية تمر بها الأجيال.ومن المهم فهم كيفية تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق. إذ يمكن أن تؤدي هذه الأعراف والتقاليد إلى تحديات في تنفيذ القوانين المدنية، حيث قد تتعارض بعض الأحكام القانونية مع ما يعتبره الناس مقبولًا اجتماعيًا وثقافيًا.فعلى سبيل المثال، قد تؤثر الأعراف والتقاليد على قضايا مثل الزواج والطلاق، حقوق الأسرة، وتوزيع الميراث. في الحالات هذه ، قد تتباين الممارسات المحلية مع القوانين المدنية، مما يخلق توترًا بين الفرضيات القانونية والتقاليد الثقافية.ولذلك نسلط الضوء على التداخل بين القانون اوالأعراف والتقاليد في العراق، وتقدم تحليلًا شاملاً لكيفية تأثير هذه العوامل على تطبيق القانون وما يمكن القيام به لأقرار للتوازن بين القوانين المدنية والتقاليد الثقافية في المجتمع العراقي. *السنهوري، أحمد. (٢٠٠٢).*

- **تعريف الأعراف والتقاليد** إن الأعراف والتقاليد في العراق والتى تشير إلى مجموعة السلوكيات والقيم والتصرفات التي يتبعها أفراد المجتمع بناءً على تراثهم الثقافي والاجتماعي، وتتأثر بعوامل متعددة مثل التاريخ والدين والبيئة الجغرافية. يعتبر التطبيق الشائع للأعراف والتقاليد جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية للسكان، ويؤثر بشكل كبير على القرارات الفردية والجماعية، متضمناًتطبيق القانون المدني. فالقوانين المدنية في العراق قد تجد تحديات في التطبيق الفعلي بسبب تناقضات مع بعض الأعراف والتقاليد ، مما يسهم في إثارة قضايا قانونية واجتماعية تتطلب فهماً عميقاً للثقافة والتاريخ والدين للتعامل معها بفعالية وعدالة.وتعتبر هذه التناقضات بين القانون اوالأعراف والتقاليد تحديًا مهمًا يواجه المجتمع العراقي في سعيه نحو تحقيق العدالة وتطبيق القانون بشكل شامل ومتساوٍ. فعلى الرغم من أن القانون ايسعى إلى توفير إطار قانوني موحد ومتسق للتعامل مع القضايا المدنية، إلا أنه يجب مراعاة العوامل الاجتماعية و الثقافية للمجتمع في عملية صياغة وتطبيق هذه القوانين. بالتالي، يتطلب الأقرار للتوازن بين القانون اوالأعراف والتقاليد مساعي مستمرة لتثقيف المجتمع بشأن حقوقهم وواجباتهم وضمان حماية الحقوق الأساسية للجميع دون تمييز أو تحيز. *الصالح، ي. (٢٠١٠).*
- **خصائص الأعراف والتقاليد**

-**التنوع**:يتميز العراق بتنوع ثقافي واجتماعي كبير، مما ينعكس على تنوع الأعراف والتقاليد . تختلف هذه الأعراف والتقاليد من منطقة إلى أخرى ومن جماعة إلى أخرى.ويمكن أن تكون العادات والتقاليد الثقافية لها تأثير على تفسير وتطبيق القوانين المدنية. على سبيل المثال، العادات المتعلقة بالزواج والأسرة قد تختلف بين المجتمعات القروية والحضرية.

-**التأثير الديني**:العراق مجتمع متدين بشكل عام، والتقاليد والقيم الدينية غالباً ما تلعب دوراً هاماً في تشكيل السلوك الاجتماعي والقانوني.

ولذلك تلعب الديانات دورًا هامًا في تشكيل الأعراف والتقاليد في العراق. على سبيل المثال، تُعدّ الشريعة الإسلامية مصدرًا هامًا للقانون في العراق، ولها تأثير كبير على العديد من الأعراف والتقاليد المتعلقة بالأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والميراث.

-**التأثير العشائري**:العراق معروف بوجود نظام العشائر والعائلات التي تلعب دوراً كبيراً في تحكيم النزاعات وفي تنظيم الحياة الاجتماعية. هذا يمكن أن يؤثر على كيفية تطبيق القانون المدني، حيث قد تكون هناك تفاعلات معتمدة على الولاءات العشائرية والعائلية.

ولذلك تلعب العشائر دورًا هامًا في المجتمع العراقي، ولها أعرافها وتقاليدها الخاصة التي تحكم العلاقات بين أفرادها.

-**التأثير التاريخي**:تأثرت الأعراف والتقاليد في العراق بالحضارات التي تعاقبت على البلاد، مثل الحضارة السومرية والبابلية والآشورية والحضارة العربية الإسلامية.وقد تظل بعض الممارسات القبلية والعادات القديمة موجودة في بعض المناطق العراقية، وقد تتعارض في بعض الأحيان مع القوانين المدنية .

-**التطور**:تتطور الأعراف والتقاليد بمرور الوقت، وتتأثر بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

-**التباين بين القانون والعرف**:في بعض الأحيان، تتعارض الأعراف والتقاليد مع القانون المدني. في هذه الحالات، يواجه القضاء العراقي تحديًا في كيفية الموازنة بين الاثنين.وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤثر العلاقة بين الأفراد والسلطات المحلية وأيضاً القضائية على كيفية تطبيق القوانين المدنية، سواء بسبب التدخل السياسي أو الفساد أو العدم القدرة على فرض القوانين بشكل فعال. *الصالح، ي. نفس المصدر.*

● **تصنيفات الأعراف والتقاليد** تعد الأعراف والتقاليد في العراق جزءاً لا يتجزأ من الثقافة العراقية التي تتسم بالغنى والتنوع. وتشكل هذه الأعراف والتقاليد مصدراً هاماً للقوانين والتشريعات، حيث تؤثر بشكل كبير على التطبيق للقانون افي البلاد. فمن خلال تقديمها لنمط السلوك المقبولة والمرفوضة في المجتمع، تلعب الأعراف والتقاليد دوراً حيوياً في توجيه سلوك الأفراد وفهمهم للقوانين وتطبيقها. ومن المهم فهم كيف يمكن أن تتعارض أحياناً القوانين المدنية المرسومة بالمؤسسات الرسمية مع الأعراف والتقاليد ، مما يؤدي إلى تحديات في تطبيق القانون وتحقيق العدالة. لذا، يستدعي ذلك دراسة شاملة لتأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق لفهم كيفية توافقها أو تعارضها مع المبادئ القانونية وكيفية الأقرار للتوازن بينهما في إطار العدالة والتطور المجتمعي.ومن المعروف أن الأعراف والتقاليد في العراق تتنوع بين المناطق والقبائل، مما يعكس التنوع الثقافي والاجتماعي في البلاد. ويمكن أن يؤثر هذا التنوع على تطبيق القانون ابشكل مختلف، حيث قد تكون هناك تفاضيل واختلافات في تفسير القوانين وتطبيقها وفقاً للأعراف والتقاليد . ومن الجوانب الهامة التي ينبغي دراستها هي كيفية التوازن بين احترام الثقافة والتقاليد وضمان تطبيق القانون ابشكل عادل ومتساوٍ لجميع المواطنين، دون تمييز أو تحيز. ويمكن أن يسهم فهم عميق لهذه الديناميكية في تطوير سياسات قانونية تعكس الحاجات والتطلعات الثقافية للمجتمع العراقي وفي نفس الوقت تضمن حماية حقوق الأفراد وتعزيز مفهوم العدالة والمساواة أمام القانون. *حمودي، ح. (٢٠١١)*

● **مصادر الأعراف والتقاليد** يعتبر الاحترام والتقدير للأعراف والتقاليد في العراق جزءًا متماسكاً من الثقافة والهوية، وقد ترتبط هذه الأعراف والتقاليد بالقيم والمعتقدات الاجتماعية والدينية التي تتجذر في التاريخ العريق للمنطقة. تترسخ هذه الأعراف والتقاليد في جميع نواحى الحياة اليومية للمواطنين، متضمناً تطبيق القانون المدني. فعلى سبيل المثال، قد تؤثر الأعراف والتقاليد على عمليات اتخاذ القرار وفهم المفاهيم القانونية، حيث قد يتم استناد الأفراد إلى العرف والتقليد في تسوية المنازعات والنزاعات بدلاً من اللجوء إلى القوانين المدنية الرسمية. وبالتالي، يُظهر أثر الأعراف والتقاليد تحديات في تطبيق القانون اوتفاعله مع الممارسات الاجتماعية و الثقافيةللمجتمع.تجدر الإشارة إلى أن تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق قد يكون متنوعًا ومعقدًا، حيث قد تتعارض بعض الأحكام القانونية مع ممارسات وتوقعات الأفراد والمجتمع وفقًا للتقاليد الثقافية. كما قد يؤدي تفاعل القانون امع الاعراف إلى تحديات في مجالات مثل حقوق المرأة، والزواج والطلاق، وحقوق الأسرة، حيث يتطلب التوفيق بين القوانين الرسمية والممارسات التقليدية جهدًا شاملاً لضمان تطبيق العدالة وحماية حقوق الفرد في إطار القانون المدني. لذا، يشكل فهم ودراسة تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون امجال بحث هام لفهم ديناميات المجتمع وتحديات تطوير النظام القانوني في العراق.علاوةً على ذلك، قد تؤثر الأعراف والتقاليد أيضًا على مفهوم العدالة والمساواة في المجتمع، حيث قد تتعارض بعض القوانين المدنية مع توقعات الفرد والمجتمع من حيث العدالة الاجتماعية والقيم الثقافية المتمثلة في الأعراف والتقاليد. ومن ثم، يتطلب تطبيق القانون ابفعالية في مثل هذه الحالات التوازن بين احترام الثقافة المحلية وتطبيق مبادئ المساواة والعدالة التي تضمنها الدستور والقوانين الوطنية.باختصار، يُظهر تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق أهمية دراسة التفاعل بين القوانين الرسمية والثقافة المحلية، ويشير إلى ضرورة إيجاد آليات تعزز التوافق بين القوانين والممارسات الاجتماعية والثقافية لضمان تطبيق العدالة وحماية حقوق الفرد والمجتمع بشكل شامل وفعال. *عبد الله، محمد. (٢٠٢٠).*

● **تأثير الأعراف والتقاليد على القانون المدني**إن تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق يظهر بوضوح في عدة جوانب؛ فالعراق مجتمع ذو تنوع ثقافي وديني وعربي يمتاز بتعدد الطوائف والعادات والتقاليد. ومن هنا، ينعكس هذا الأختلاف في تطبيق القانون المدني، حيث تتداخل القوانين المدنية المركزية مع الأعراف والتقاليد . فمثلاً، في المجتمعات القبلية، يمكن أن تكون العادات والتقاليد القبلية أساسًا لتسوية النزاعات وفقًا للقانون المدني، مما يؤدي إلى تفضيل الحلول الوسطية والتوفيق بين المصالح المتعارضة.علاوة على ذلك، يتأثر تطبيق القانون افي العراق بمفهوم الشرف والعزة في المجتمع، حيث يمكن أن تؤثر التقاليد والأعراف في تقييم الأذى المعنوي والمادي في قضايا مثل الإفساد الأخلاقي والعنف الأسري. ومن المهم أن يأخذ القضاة والمحامون هذه العوامل في الاعتبار عند تطبيق القانون الضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والثقافية في المجتمع العراقي.ومن الجوانب الأخرى التي يؤثر فيها الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق، تشمل مسائل مثل الزواج والطلاق وحقوق الأسرة، حيث تتداخل التقاليد الدينية والثقافية في صياغة السياسات القانونية المتعلقة بهذه المسائل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر العادات

القبلية والدينية في تحديد شروط الزواج والطلاق، وتوزيع الميراث وحقوق الأبناء، مما يجعل من المهم توفير توازن بين المبادئ القانونية والتقاليد الثقافية في تشريعات القانون المدني.بهذا الصدد، يتطلب تطبيق القانون افي العراق التعاون بين المجتمع المدني والسلطات القانونيةوالهيئات الدينية والقبلية لضمان فهم شامل وشراكة فاعلة في عملية صياغة السياسات القانونية وتطبيقها. وبالتالي، يمكن أن يساهم هذا النهج في بناء نظام قانوني يعكس تنوع المجتمع العراقي ويضمن حماية حقوق الأفراد والعدالة الاجتماعية. *عبد الله، محمد. نفس المصدر.*

• **أمثلة على تأثير الأعراف والتقاليد على القانون افي العراق** تأثير الأعراف والتقاليد على القانون افي العراق يمكن أن يُلاحَظ بوضوح من خلال عدة أمثلة، فعلى سبيل المثال، قد تؤثر القيم والتقاليد الدينية في العراق على العديد من جوانب الحياة اليومية متضمناًالتزامات الزواج والطلاق وحقوق الأسرة. في حالات الطلاق، قد تكون الأعراف والتقاليد تلعب دورًا في تقديم تسويات خارجية أو آراء اجتماعية تؤثر على حكم القضاة، مما يمكن أن يؤدي إلى تطبيق القانون ابطريقة تتناسب مع تلك التوجهات المجتمعية.علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر الأعراف والتقاليد على مفهوم الملكية والميراث، حيث قد تعتمد المحاكم في بعض الحالات على العرف والتقليد في توزيع الميراث بشكل مختلف عن القوانين المدنية المطبقة ، مما يخلق تحديات في تطبيق القانون ابشكل موحد ومنصف.وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر التقاليد على مفهوم العدالة والتسوية لدى القضاة والمحامين، مما قد يؤدي إلى تفضيل بعض الأطراف على حساب الأخرى وفقًا للتوجهات الاجتماعية والثقافية المحلية.بشكل عام، يُظهر تأثير الأعراف والتقاليد على القانون افي العراق ضرورة إجراء توازن بين المبادئ القانونية العامة والتوجهات الاجتماعية و الثقافيةالمحلية، لضمان تطبيق القانون بشكل عادل ومتساوٍ لجميع أفراد المجتمع.التوازن بين المبادئ القانونية والتقاليد يتطلب تحديد الحدود بوضوح وإنشاء آليات لتوجيه القضاة والمحامين في تطبيق القانون بطريقة تحافظ على المساواة والعدالة. يُمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التوعية القانونية في المجتمع، وتقديم التدريب المهني للقضاة والمحامين حول كيفية التعامل مع التحديات والتي تطرحها الأعراف والتقاليد في سياق القانون المدني.بالإضافة إلى ذلك، يُمكن وضع تشريعات وسياسات تعزز المساواة وتحد من تأثير الأعراف القديمة على نظام العدالة، وتشجيع الحوار والتفاهم بين السلطات القانونية والمجتمع المحلي للوصول إلى حلول مقبولة للجميع.ولذلك، يعتبر فهم ومواجهة تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق تحديًا مستمرًا يتطلب جهودًا متواصلة من جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق العدالة والمساواة في نظام العدالة.بالإضافة إلى الجهود القانونية والتشريعية، يُعتبر التواصل الثقافي والاجتماعي أيضًا أداة مهمة في التأثير على التقاليد والاعراف بشكل إيجابي. من خلال التثقيف والحوار المستمر مع المجتمع المحلي، يمكن تعزيز فهم أعضاء المجتمع لأهمية احترام القوانين المدنية وتطبيقها بشكل عادل ومتساوٍ.علاوة على ذلك، يُمكن تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والقضائية لتوفير خدمات قانونية وتوجيهات تتوافق مع القوانين المدنية وتسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية.باختصار، يتطلب التأثير على الأعراف والتقاليد في تطبيق القانون افي العراق مزيدًا من الجهود المتكاملة والشاملة التي تشمل التشريعات، والتوعية، والتثقيف، والحوار الثقافي لضمان تطبيق القانون بشكل عادل وفعّال ومتساوٍ لجميع عناصر المجتمع. *خليل، علي. (٢٠١٩).*

المبحث الثاني التحديات في تطبيق القانون افي ظل الأعراف والتقاليد

في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها العراق، يواجه تطبيق القانون اتحديات كبيرة نتيجة التصادم الدائم بين الأعراف والتقاليد وبين مبادئ وأحكام القانون المدني. فالأعراف والتقاليد ، التي تتأثر بالعوامل الدينية والثقافية والاجتماعية، تمثل جزءًا أساسيًا من الهوية الثقافية للمجتمع العراقي، وتعتبر مرجعية رئيسية في تسوية النزاعات واتخاذ القرارات. ومع ذلك، فإن تعارض هذه الأعراف والتقاليد مع أحكام القانون ايؤدي إلى تعقيدات قانونية تعيق عملية تطبيق القانون وتقلل من فاعليته، مما يخلق بيئة قانونية غير مستقرة وتفتقر إلى الثقة.تتجلى تلك التحديات في مجموعة من الجوانب، متضمناًصعوبة تحديد الحدود بين القانون اوالأعراف المحلية، وتناقض القيم والمبادئ بين النظام القانوني الوطني والتقاليد الثقافية، وتأثير التفسيرات الدينية على فهم وتطبيق القانون، وغياب ثقافة احترام القانون وتقديره في بعض الأحيان. وبالتالي، فإن دراسة أثر الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق تمثل تحديًا مهمًا لفهم التوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.

• **تعارض بعض الأعراف والتقاليد مع نصوص القانون المدني** يعتبر العراق من الدول التي تشهد تضارباً بين بعض الأعراف والتقاليد ونصوص القانون المدني، ففي حين تعمل الأعراف والتقاليد على تعزيز التماسك الاجتماعي والتقارب بين الأفراد، إلا أنها قد تتعارض مع القوانين المدنية التي تسعى لتحقيق المساواة والعدالة بين جميع أفراد المجتمع. على سبيل المثال، قد تشهد القوانين المدنية تطبيقاً ضد تزويج القاصرات والتمييز بين الجنسين، بينما تعتبر بعض الأعراف والتقاليد زواج القاصرات وتمييز الجنسين أموراً مقبولة ومعتادة.هذا التضارب يثير قضايا قانونية واجتماعية، حيث قد يؤدي تمسك بالأعراف والتقاليد إلى انتهاك حقوق البشروتعطيل تطبيق القانون المدني. بالتالي، يتطلب حل هذا التضارب جهوداً شاملة

من قبل الحكومة والمجتمع المدني لتوعية الناس بأهمية احترام القوانين المدنية وتشجيع التغيير نحو مجتمع يتسم بالعدالة وأيضاً المساواة بين جميع أفراده.ولهذا يظهر وجود تناقض بين بعض الأعراف والتقاليد في العراق ونصوص القانون المدني، مما يعرقل تنفيذ القانون بشكل كامل وفعّال. فعلى سبيل المثال، يُقر القانون االعراقي مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، بينما تفرض بعض الأعراف والتقاليد قيودًا على زواج المرأة أو تحدد حصصًا محددة للذكور في تقسيم الميراث. هذا التضارب يؤدي إلى ضعف سيادة القانون وانتهاك حقوق الأفراد، لذا يتطلب الأمر نشر الفهم القانوني والحوار المجتمعي، بالإضافة إلى التعديلات اللازمة على القانون لتحقيق التوافق بين الأعراف والقوانين وضمان العدالة الاجتماعية.لذا، يتعين على الحكومة العراقية والمجتمع المدني العمل بالتعاون لتحقيق هذه الأهداف من خلال توفير التوجيه القانوني والتثقيف بحقوق البشروالمساواة، وتعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الفئات في المجتمع. يجب أيضًا على السلطات القانونية أن تكون حازمة في تطبيق القوانين المدنية دون تحيز أو تفضيل لأحد الجنسين أو الطبقات الاجتماعية. ومن خلال هذه الجهود المشتركة، يمكن تقليل التضارب بين الأعراف والقوانين وتعزيز فعالية النظام القانوني في العراق *حمودي، حمد. (٢٠١٨).*

- **صعوبة إثبات بعض الأعراف والتقاليد** إثبات صعوبة تأثير بعض الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق يعتمد على عدة عوامل معقدة، من بينها التنوع الثقافي والاجتماعي في البلاد. ففي العراق، تتراكم القوانين والنظم القانونية المتعددة، حيث تتداخل التشريعات الوطنية مع الأعراف والتقاليد التي تتأثر بالتاريخ والديانة والعادات المتنوعة للمجتمعات العراقية.تحديد تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون ايتطلب فهمًا عميقًا للعلاقة بين القوانين المكتوبة والعادات غير المكتوبة. فالاعراف قد تؤثر على المفاهيم القانونية المطبقة وتسهم في تشكيل تفسيرات محلية للقوانين، مما قد يؤدي إلى تباين في تطبيق القوانين في مختلف المناطق والمجتمعات داخل العراق.علاوة على ذلك، قد تتعارض بعض الأعراف والتقاليد مع القوانين المدنية في العراق، مما يخلق تحديات في تطبيق القانون بشكل متسق وعادل. على سبيل المثال، قد تتضمن بعض الأعراف تفسيرات خاصة بشأن مسائل مثل الزواج وحقوق المرأة والأسرة، والتي قد تتعارض مع التشريعات الوطنية التي تسعى لتحقيق المساواة وحماية حقوق الأفراد بما يتماشى مع المعايير الدولية.بشكل عام، يظل الأقرار للتوازن بين الأعراف والتقاليد وبين تطبيق القوانين المدنية تحديًا مستمرًا في العراق، حيث يتطلب ذلك جهودًا مستمرة لتوعية المجتمع وتحديث النظم القانونية لضمان توافقها مع القيم والمبادئ الحديثة للعدالة وحقوق الإنسان.ومع ذلك، تعترض بعض التحديات على هذا المسار، متضمناًالمقاومة الثقافية للتغيير والتحولات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على تطبيق القانون بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني بعض المناطق في العراق من ضعف في هياكل القضاء والإدارة القانونية، مما يؤثر على القدرة على تطبيق القوانين المدنية بشكل فعال وموحد.بالتالي، يظل الأقرار للتوازن بين الأعراف والتقاليد وتطبيق القوانين المدنية في العراق تحديًا مستمرًا يتطلب الجهود المشتركة من الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية، من أجل بناء نظام قانوني يحقق العدالة ويحترم التنوع الثقافي ويضمن حماية حقوق الجميع بما يتماشى مع المعايير الدولية.بالإضافة إلى التحديات السابقة، ينبغي أيضًا أن نضع في اعتبارنا التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العراق، والتي قد تؤثر على تطبيق القوانين المدنية بشكل مباشر أو غير مباشر. فالفقر والبطالة وانعدام الفرص الاقتصادية قد يؤدي إلى زيادة في الجريمة وانتشار الفساد، مما يعرض تطبيق القوانين المدنية للعراق للتحدي.لذا، يتطلب بحث أثر الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق تحليلًا عميقًا لهذه التحديات والعوامل المتعلقة بها، بالإضافة إلى استكشاف سبل تعزيز التوازن بين القانون اوالثقافة المحلية بما يحقق العدالة ويضمن حماية حقوق الجميع في البلاد. *الدروبي، إبراهيم. (٢٠١٦).*

- **عدم وجود قضاء موحد في تطبيق القانون امع مراعاة الأعراف والتقاليد** إثبات صعوبة تأثير بعض الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق يعتمد على عدة عوامل معقدة، من بينها التنوع الثقافي والاجتماعي في البلاد. ففي العراق، تتراكم القوانين والنظم القانونية المتعددة، حيث تتداخل التشريعات الوطنية مع الأعراف والتقاليد التي تتأثر بالتاريخ والديانة والعادات المتنوعة للمجتمعات العراقية.تحديد تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون ايتطلب فهمًا عميقًا للعلاقة بين القوانين المكتوبة والعادات غير المكتوبة. فالاعراف قد تؤثر على المفاهيم القانونية المطبقة وتسهم في تشكيل تفسيرات محلية للقوانين، مما قد يؤدي إلى تباين في تطبيق القوانين في مختلف المناطق والمجتمعات داخل العراق.علاوة على ذلك، قد تتعارض بعض الأعراف والتقاليد مع القوانين المدنية في العراق، مما يخلق تحديات في تطبيق القانون بشكل متسق وعادل. على سبيل المثال، قد تتضمن بعض الأعراف تفسيرات خاصة بشأن مسائل مثل الزواج وحقوق المرأة والأسرة، والتي قد تتعارض مع التشريعات الوطنية التي تسعى لتحقيق المساواة وحماية حقوق الأفراد بما يتماشى مع المعايير الدولية.بشكل عام، يظل الأقرار للتوازن بين الأعراف والتقاليد وبين تطبيق القوانين المدنية تحديًا مستمرًا في العراق، حيث يتطلب ذلك جهودًا مستمرة لتوعية المجتمع وتحديث النظم القانونية لضمان توافقها مع القيم والمبادئ الحديثة للعدالة وحقوق الإنسان.ومع ذلك، تعترض بعض التحديات على هذا المسار، متضمناًالمقاومة الثقافية للتغيير والتحولات الاقتصادية

والسياسية التي تؤثر على تطبيق القانون بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني بعض المناطق في العراق من ضعف في هياكل القضاء والإدارة القانونية، مما يؤثر على القدرة على تطبيق القوانين المدنية بشكل فعال وموحد.بالتالي، يظل الأقرار للتوازن بين الأعراف والتقاليد وتطبيق القوانين المدنية في العراق تحديًا مستمرًا يتطلب الجهود المشتركة من الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية، من أجل بناء نظام قانوني يحقق العدالة ويحترم التنوع الثقافي ويضمن حماية حقوق الجميع بما يتماشى مع المعايير الدولية.بالإضافة إلى التحديات السابقة، ينبغي أيضًا أن نضع في اعتبارنا التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العراق، والتي قد تؤثر على تطبيق القوانين المدنية بشكل مباشر أو غير مباشر. فالفقر والبطالة وانعدام الفرص الاقتصادية قد يؤدي إلى زيادة في الجريمة وانتشار الفساد، مما يعرض تطبيق القوانين المدنية للعراق للتحدي.لذا، يتطلب بحث أثر الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق تحليلًا عميقًا لهذه التحديات والعوامل المتعلقة بها، بالإضافة إلى استكشاف سبل تعزيز التوازن بين القانون اوالثقافة المحلية بما يحقق العدالة ويضمن حماية حقوق الجميع في البلاد. *السامرائي، ع. أ. (٢٠٢٠).*

- **ضعف الفهم القانوني لدى أفراد المجتمع العراقي**

ضعف الفهم القانوني لدى أفراد المجتمع العراقي يعتبر عائقاً رئيسياً أمام تطبيق القانون ابشكل فعّال. يعود هذا الضعف جزئياً إلى التأثير البارز للأعراف والتقاليد في تشكيل وجدان الفرد وتوجيه سلوكه. في العراق، تمتد هذه الأعراف والتقاليد إلى جميع نواحى الحياة اليومية، متضمناًالزواج والعقود وحقوق الأسرة والميراث، مما يؤدي إلى تجاهل أو تجاوز للقوانين المدنية التي تكفل العدالة وحماية حقوق الأفراد. على الرغم من وجود قوانين مدنية تهدف إلى تنظيم هذه القضايا، إلا أن الوعي بهذه القوانين وحقوقها ليس متساوياً بين أفراد المجتمع. يتطلب التغلب على هذا الضعف تعزيز الفهم القانوني وتثقيف الجمهور حول حقوقهم والالتزام بالقوانين المدنية، مما يتطلب جهوداً شاملة من الحكومة والمؤسسات ذات الصلة بالتوعية والتثقيف القانوني، بالإضافة إلى تعزيز النظام القضائي وتقديم الدعم اللازم لتطبيق القانون بمنتهى الفعالية والعدالة.ومن المهم أيضاً فهم كيفية تفاعل الأعراف والتقاليد مع النظام القانوني المدني. فغالباً ما تكون هذه الأعراف متجذرة في الثقافة والتاريخ وتمتلك قوة اجتماعية كبيرة، مما يجعل تغييرها أمراً صعباً. بالإضافة إلى ذلك، قد تتعارض بعض القوانين المدنية مع بعض القيم والمبادئ التي يعتبرها الأفراد مقدسة وغير قابلة للتنازل عنها، مما يؤدي إلى تجاهلهم لهذه القوانين أو تطبيقها بشكل انتقائي وملائم لمعتقداتهم وثقافتهم.لذا، ينبغي أن تركز الجهود على إيجاد نقاط التوازن بين الأعراف والتقاليد وبين تطبيق القانون المدني، من خلال تشجيع الحوار المجتمعي وتعزيز الوعي بأهمية احترام القانون وتطبيقه كمصدر للعدالة والمساواة. كما يجب توفير آليات لتسهيل الوصول إلى العدالة وتقديم الدعم اللازم للأفراد لفهم حقوقهم والإجراءات القانونية المتاحة لهم، مما يسهم في تعزيز الثقة في النظام القانوني وتعزيز فعالية تطبيق القوانين المدنية في المجتمع العراقي.علاوة على ذلك، يتطلب تعزيز الفهم القانوني تضمين التعليم القانوني في المناهج الدراسية وبرامج التثقيف العامة، متضمناًوسائل الإعلام والحملات التوعوية، لضمان وصول أكبر عدد ممكن من الناس إلى المعرفة القانونية. يمكن أيضًا تشجيع المنظمات المجتمعية والمؤسسات غير الحكومية على القيام بدور فعّال في توعية الجمهور بحقوقهم والإجراءات القانونية، وتقديم الدعم والمساعدة اللازمة للأفراد في فهم القوانين وحماية حقوقهم.بالتالي، يعد الأقرار للتوازن بين الأعراف والتقاليد وتطبيق القانون افي العراق تحديًا متعدد الأبعاد يتطلب جهوداً متكاملة ومستمرة من قبل الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة، بهدف تعزيز العدالة والمساواة وتعزيز الثقة في النظام القانوني وتعزيز التنمية المجتمعية. *فضل الله، م. ح. (٢٠١٨).*

- **تأثير العوامل الاجتماعية والسياسية على تطبيق القانون المدني** تطبيق القانون افي العراق يتأثر بشكل كبير بالعوامل السياسية والاجتماعية، حيث تلعب الاعراف والتقاليد دوراً بارزاً في تشكيل هذا التطبيق. ففي ظل الوضع السياسي المتقلب والتحديات الاجتماعية التي يمر بها العراق، قد تتعارض بعض القوانين المدنية مع تلك الاعراف والتقاليد، مما يؤدي إلى تقليل فعالية تطبيقها. على سبيل المثال، في بعض المجتمعات العراقية، تظل بعض القوانين المدنية تحت الضغط والتأثير القوي للعادات والتقاليد التي قد تكون متنافية مع مضامين القانون المدني. وبالتالي، يعاني التطبيق الفعال للقانون المدني في العراق من التوازن بين الحاجة إلى تطبيق القانون الوطني وبين احترام التقاليد والعادات المحلية، مما يشكل تحدياً لسلطات القانون في البلاد.وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر قدرة السلطات القضائية على تطبيق القانون ابشكل كبير بالعوامل السياسية، حيث قد تتدخل السلطات السياسية في العمل القضائي أحيانًا، سواء بالضغط على القضاة أو بتأثيرها على الإجراءات القانونية. ومن هنا، يمكن أن يؤدي هذا التدخل إلى عرقلة عملية تطبيق القانون اوتشويشها، مما يؤثر سلباً على نظام العدالة ويقلل من مصداقيته وفاعليته في المجتمع. لذلك، يُعد فهم التوازن الحساس بين العوامل الاجتماعية والسياسية وتطبيق القانون اضروريًا لتعزيز نظام قضائي فعّال ومستقل في العراق، يُحقق العدالة ويحافظ على حقوق المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية أو الثقافية.هذا التوازن يتطلب جهودًا مستمرة لتعزيز ثقافة حقوق البشروتعزيز الفهم القانوني في المجتمع، بالإضافة إلى تطوير القوانين المدنية بما يتناسب مع التطورات الاجتماعية والثقافية في العراق. كما يتطلب تعزيز استقلالية السلطة

القضائية وحمايتها من التدخلات السياسية، وتوفير الدعم اللازم للقضاة لضمان قيامهم بواجبهم بنزاهة وعدالة. بالتالي، يمكن للعمل على تحقيق هذا التوازن أن يسهم في تعزيز حكم القانون واستقرار المجتمع في العراق، وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية تعزز حقوق البشروتضمن سيادة القانون. ومن المهم أيضًا تعزيز التواصل والتفاهم بين السلطات القضائية والمجتمع المحلي، وذلك من خلال تشجيع الحوار والتعاون المستمرين بينهما. يجب أن يكون هناك جهود مستمرة لتوعية المجتمع بأهمية احترام القانون اوالعمل على تغيير العادات والتقاليد التي قد تتعارض معه. كما ينبغي تعزيز القدرات والتدريب المستمر للقضاة والمحامين لضمان فهمهم الجيد للقوانين وتطبيقها بكفاءة ونزاهة. إن تحقيق توازن مستدام بين العوامل الاجتماعية والسياسية وتطبيق القانون افي العراق يمثل تحديًا مستمرًا، ولكنه ضروري لتحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعيفي المجتمع. *هاشم، ن. د. (٢٠١٥).*

المبحث الثالث الحلول المقدمةلمعالجة إشكالية تطبيق القانون افي ظل الأعراف والتقاليد

إن إشكالية تطبيق القانون افي ظل الأعراف والتقاليد تمثل تحدياً هاماً في العديد من المجتمعات، حيث يتعارض في كثير من الأحيان بين القوانين المكتوبة والعادات والتقاليد الغير مكتوبة. لحل هذه المشكلة، يمكن اقتراح عدة حلول، منها: التوعية والتثقيف بالقوانين المدنية للمواطنين لفهم أهميتها وكيفية تطبيقها بشكل صحيح وفعال. كما يمكن تعزيز التعاون والتفاهم بين السلطات القانونية والشركاء المجتمعيين لتطوير آليات لتوافق بين القوانين والتقاليد بما يضمن احترام الثقافة والهوية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إجراء تعديلات على القوانين المدنية لتضمين بعض الاستثناءات أو التسهيلات التي تأخذ بعين الاعتبار التقاليد والاعراف دون المساس بأساسيات حقوق البشروالعدالة.ومن أجل تعزيز فعالية تطبيق القانون افي ظل الأعراف والتقاليد ، يجب أيضًا تدريب وتأهيل القضاة والمحامين على فهم وتطبيق القوانين بطريقة تتوافق مع الثقافة المحلية وتحترمها. كما ينبغي تشجيع البحث والدراسات القانونية التي تستكشف التوازن بين القانون اوالأعراف المحلية، مما يسهم في تطوير إطار قانوني أكثر توافقاً مع الواقع المحلي والثقافي. وفي النهاية، يتطلب حل هذه الإشكالية التعاون الشامل بين جميع أطراف المجتمع، متضمناًالمؤسسات القانونية والحكومية والمجتمع المدني، من أجل إيجاد حلول مستدامة تحقق التوافق بين القانون اوالأعراف والتقاليد ، وبالتالي تعزيز العدالة وتعزيز حقوق البشرفي المجتمع. *الدروبي، إبراهيم.نفس المصدر.*

- **نشر الفهم القانوني لدى أفراد المجتمع العراقي** توعية أفراد المجتمع العراقي بالقانون اوأثر الأعراف والتقاليد على تطبيقه يعد أمراً أساسياً لتحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون. من خلال الحملات التوعوية والتثقيفية، يمكن تعزيز فهم الناس لأهمية القانون وكيفية تطبيقه بشكل صحيح وعادل. يجب توجيه الجهود نحو توفير مواد تثقيفية سهلة الفهم والوصول إليها بشكل واسع، سواء عبر وسائل الإعلام التقليدية أو الرقمية، وكذلك من خلال النشاطات التوعوية المجتمعية مثل الورش والمحاضرات القانونية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع التفاعل المستمر مع الجمهور وتقديم الدعم والإرشاد لتفسير القوانين والتصرفات القانونية في سياق الأعراف والتقاليد ، مما يعزز الثقة في النظام القانوني ويسهم في تحقيق العدالة والتطور المجتمعي.وبما أن التوعية القانونية تلعب دوراً حيوياً في تشكيل ثقافة الامتثال للقانون، فإن تعزيز الفهم القانوني يمكن أن يسهم في تقليل حالات الانتهاكات والصراعات القانونية، وبالتالي يعزز الاستقرار الاجتماعيوالتطور الاجتماعي والاقتصادي. كما يمكن للوعي القانوني أن يساهم في تحديث التشريعات والسياسات القانونية بما يتوافق مع التطورات الاجتماعية والثقافية، مما يعزز تطبيق القانون ابشكل أكثر فعالية وعدالة في العراق، ويسهم في بناء مجتمع قائم على مبادئ العدالة وحقوق الإنسان.وتعزيز الفهم القانوني يمكن أن يسهم أيضًا في تعزيز الثقة بين الأفراد والسلطات القانونية، مما يؤدي إلى تعزيز سيادة القانون واحترامه. علاوة على ذلك، يمكن أن يساهم الفهم القانوني في تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم والوقوف للدفاع عنها بشكل أفضل، وبالتالي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تحسين جودة الحياة والعيش في مجتمع يسوده العدالة والمساواة. كما يمكن أن يسهم الفهم القانوني في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، من خلال تعزيز الفهم العام للقوانين والمساهمة في بناء ثقافة قانونية تعتمد على الاحترام المتبادل والتعاون مع السلطات القانونية. ومن ثم، يعتبر تعزيز الفهم القانوني جزءاً أساسياً من عملية بناء المجتمعات المدنية والديمقراطية، ويمثل خطوة حيوية نحو تعزيز حكم القانون وتحقيق العدالة والتنمية المستدامة في العراق. *حسن، أحمد. (٢٠١٧).*
- **توحيد القضاء في تطبيق القانون امع مراعاة الأعراف والتقاليد** توحيد القضاء في تطبيق القانون افي العراق يستلزم توافقاً متوازناً بين المبادئ العامة للقانون المدني وبين الأعراف والتقاليد . يعكس تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون اتشابكاً مع التاريخ والثقافة المحلية، حيث يمثل توافقها مع القوانين المدنية أحياناً تحدٍ أو تعقيداً، خاصة فيما يتعلق بمسائل الأسرة والميراث. لذلك، يتطلب تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعيالقانوني في العراق تنمية آليات تشجيع التوافق بين القانون اوالأعراف المحلية، بحيث يُحافظ على القيم الاجتماعية و الثقافيةللمجتمع، فيما يضمن تطبيق القانون اعلى قدر كبير من التوحيد والعدالة.على سبيل المثال، يمكن تحقيق ذلك من خلال تدريب القضاة والمحامين على فهم الثقافة المحلية

وتطبيق القانون بمرونة مع مراعاة تلك الأعراف. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء آليات للتواصل بين النظام القضائي والمجتمع المحلي لتشجيع الحوار وحل النزاعات بطرق تتفق مع التقاليد وفي نفس الوقت تحقق العدالة القانونية. ومن المهم أيضًا توفير التعليم القانوني والتوعية للمواطنين حول حقوقهم وواجباتهم بما يتماشى مع القانون اوالأعراف المحلية، وذلك لتعزيز الفهم القانوني والمساهمة في بناء مجتمع قانوني متوازن ومتسامح. أيضًا، يمكن للسلطات القضائية والتشريعية في العراق التعاون مع الجهات المحلية والقوى الريادية في تطوير القوانين المدنية بما يحافظ على الثقافة والتقاليد دون المساس بالمبادئ الأساسية للعدالة والمساواة. كما يجب على الدولة أن تسعى إلى توفير الدعم اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما يقلل من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر سلبًا على تطبيق القانون اوتفاعله مع الأعراف المحلية. في النهاية، يتطلب توحيد القضاء في تطبيق القانون افي العراق جهودًا متكاملة ومستمرة لضمان توازن بين المصالح القانونية والثقافية، وذلك لتحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعيفي المجتمع.بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام وسائل التوعية والتثقيف القانوني لرفع الوعي بأهمية احترام القانون اوتطبيقه بشكل عادل ومتساوٍ. على سبيل المثال، يمكن تنظيم حملات توعية في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية لشرح القوانين المدنية وحقوق المواطنين والمساطر القانونية لحل النزاعات. كما يمكن استخدام وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لنشر المعرفة القانونية بشكل واسع وجذب اهتمام المواطنين بالمشاركة في العملية القانونية.وفيما يتعلق بتحسين الأساسالقانونية، ينبغي على الحكومة العراقية العمل على تعزيز النظام القضائي وتوفير الموارد اللازمة لالأقرار للتوازن بين الاعراف وتطبيق القانون المدني. يمكن ذلك من خلال تحديث الأساسالقضائية وتطوير قدرات القضاة والمحامين، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي والفني للمحاكم والهيئات القضائية في مختلف أنحاء البلاد.باختصار، يتطلب توحيد القضاء في تطبيق القانون افي العراق جهودًا متكاملة تشمل التشريع والتوعية وتحسين الأساسالقضائية، بهدف تحقيق التوافق بين القانون اوالاعراف وضمان تطبيق العدالة والمساواة في المجتمع.علاوةً على ذلك، ينبغي على الحكومة والمؤسسات القانونية في العراق العمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في نظام العدالة، من خلال تعزيز الرقابة وتطبيق العقوبات على أي انتهاكات لحقوق البشرأو تحيز في التطبيق القانوني. يجب أيضًا تعزيز الثقة بين المواطنين والنظام القضائي من خلال توفير آليات فعالة لتقديم الشكاوى وحل النزاعات بطرق عادلة وسريعة.كما تعتبر موازنة بين توحيد القضاء في تطبيق القانون اواحترام الأعراف والتقاليد تحديًا مستمرًا في العراق، ولكن من خلال التزام الحكومة والمجتمع الدولي والمجتمع المحلي بتعزيز العدالة والمساواة، يمكن تحقيق تقدم مستدام نحو تحقيق العدالة القانونية والاستقرار الاجتماعي في البلاد.هذا التوازن يتطلب أيضًا تشجيع الحوار المجتمعي والمشاركة الفعّالة للمواطنين في صنع القرار، حيث يمكن للمناقشات العامة والاستشارات الواسعة النطاق أن تسهم في توجيه السياسات القانونية نحو الحفاظ على الهوية الاجتماعية و الثقافيةللمجتمعات المحلية دون المساس بمبادئ العدالة والمساواة.بشكل عام، يجب أن تكون جهود توحيد القضاء في تطبيق القانون افي العراق مدعومة بالشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي والمؤسسات الدولية، مع التركيز على الاحترام المتبادل بين القانون اوالأعراف والتقاليد لتحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعيفي المجتمع العراقي. *هاشم، ن. د. (٢٠١٥).*

- **تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية والدينية في نشر الوعي القانوني** تلعب المؤسسات الاجتماعية والدينية دوراً حيوياً في نشر الفهم القانوني في المجتمع العراقي، حيث تعمل هذه المؤسسات على تعزيز فهم الأفراد للقوانين المدنية وتبسيط مضامينها بطرق تتناسب مع القيم والتقاليد . عبر تبني مناهج تعليمية تتماشى مع الثقافة والديانة المحلية، تسهم هذه المؤسسات في تحسين معرفة الناس بحقوقهم وواجباتهم وتعزيز الثقة في نظام القانون. بالتعاون مع السلطات المحلية والمدنية، تعمل هذه المؤسسات على تنظيم ورش عمل وندوات توعوية لألقاء الضوء على أهمية الامتثال للقوانين المدنية وتجنب الصدام مع الاعراف والتقاليد التي قد تتعارض معها، مما يسهم في تعزيز حوكمة القانون وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسات الاجتماعية والدينية على توجيه الأفراد للتواصل مع السلطات المعنية في حالات التعارض بين الاعراف والتقاليد والقوانين المدنية، وتشجيعهم على البحث عن حلول وسطية تحقق الاعتدال بين الحفاظ على التراث الثقافي والتزام بالقوانين الوطنية. بالتالي، يمكن أن تلعب هذه المؤسسات دوراً فاعلاً في تحقيق توازن مستدام بين الحفاظ على الهويات الثقافية وتطبيق العدالة والمساواة أمام القانون في المجتمع العراقي.أيضًا، يمكن للمؤسسات الاجتماعية والدينية أن تلعب دورًا هامًا في تشجيع المشاركة المجتمعية في عمليات صياغة السياسات القانونية وتنفيذها، من خلال تنظيم حوارات مفتوحة واستشارات شاملة مع أفراد المجتمع والسلطات المعنية. وبتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، يمكن لهذه المؤسسات أن تعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتعزز بذلك التزام الأخيرين بالقوانين واللوائح بشكل أفضل، مما يعزز الاستقرار الاجتماعيوالتطور الاجتماعي والاقتصادي في العراق.بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات الاجتماعية والدينية أن تسهم في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد الذين يواجهون تحديات في فهم وتطبيق القوانين المدنية بسبب التعارض مع الاعراف والتقاليد . من خلال تقديم

النصح والإرشاد وتوفير الموارد اللازمة، يمكن لهذه المؤسسات أن تعزز الوعي بأهمية احترام القوانين والمساواة أمام القانون دون التضحية بالقيم والتقاليد الثقافية. وبالتالي، يمكن أن يؤدي هذا الدعم إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي وتحقيق السلم الاجتماعي والقانوني في المجتمع العراقي.أيضًا، يمكن للمؤسسات الاجتماعية والدينية أن تعمل على تعزيز التعليم والتثقيف المستمر حول القوانين المدنية ودورها في تحقيق العدالة والتنمية في المجتمع. من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل ومحاضرات توعوية، يمكن أن تساهم هذه المؤسسات في بناء قدرات الأفراد على فهم القوانين وتطبيقها بطريقة تتجاوب مع الاعتبارات الثقافية والدينية. وبالتالي، يمكن أن يؤدي هذا التوجيه والتثقيف إلى تعزيز التفاهم المشترك والتوافق بين الأعراف والتقاليد والمبادئ القانونية، مما يسهم في تعزيز السلم الاجتماعي والقانوني وتعزيز مسارات التنمية المستدامة في العراق.بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات الاجتماعية والدينية أن تشجع على تفعيل دور الوساطة والتسوية السلمية لتحقيق توافق بين القوانين المدنية والاعراف والتقاليد . من خلال تشجيع المناقشات البناءة وتسهيل عمليات التواصل بين الجماعات المحلية والجهات القانونية، يمكن لهذه المؤسسات أن تسهم في إيجاد حلول مستدامة تحقق التوافق بين الثقافة والقانون. وبتوجيه الجهود نحو بناء جسور الفهم والتعاون، يمكن للمؤسسات الاجتماعية والدينية أن تكون عاملًا محوريًا في بناء مجتمع يتسم بالتعايش السلمي والاحترام المتبادل بين مختلف الثقافات والقيم.أيضًا، يجب على المؤسسات الاجتماعية والدينية أن تدعم وتشجع على تطوير البحث الأكاديمي والعلمي حول أثر الاعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق. من خلال توفير الدعم المالي واللوجستي للدراسات والأبحاث في هذا المجال، يمكن أن تسهم هذه المؤسسات في توسيع المعرفة والفهم حول هذه القضية الهامة، وبالتالي، تقديم توصيات قيمة للصانعين للسياسات والمشرعين لتعزيز تكامل القوانين المدنية مع الاعراف والتقاليد بشكل يحقق العدالة والتنمية المستدامة في العراق. ولذلك يمكن للمؤسسات الاجتماعية والدينية أن تلعب دورًا حيويًا في تشجيع الشباب على المشاركة الفعّالة في المجتمع والعملية الديمقراطية، وذلك من خلال تعزيز الفهم القانوني بينهم وتعزيز فهمهم لأهمية الالتزام بالقوانين المدنية كأساس لتحقيق العدالة والتطور. بتشجيع الشباب على الاهتمام بالقضايا القانونية والمشاركة في النقاشات وعمليات اتخاذ القرار، يمكن أن تسهم هذه المؤسسات في بناء جيل واعٍ ومسؤول يسهم في تحقيق التغيير الإيجابي في المجتمع العراقي بما يتماشى مع القيم والتقاليد والمبادئ القانونية الدولية. *السعدي، إ. ع. الو. (٢٠١٦).*

- **إجراء دراسات وبحوث حول تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون المدني** تلعب الأعراف والتقاليد دورًا حيويًا في تشكيل وتطبيق القانون افي العراق، حيث يتم تأثيرها وتأثيرها بشكل كبير على سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام. تتجلى هذه التأثيرات في مختلف جوانب القانون المدني، متضمناًالمعاملات المدنية مثل عقود الزواج والطلاق والميراث، حيث قد تتعارض بعض العادات والتقاليد مع أحكام القانون المدني.بالإضافة إلى ذلك، قد تقوم الأعراف والتقاليد بتقييد بعض الحقوق الفردية مثل حرية التعاقد والملكية، نظرًا لأنها قد تعزز قيمًا جماعية مثل التضامن والتعاون على حساب الحقوق الفردية.فيما يتعلق بالنظام القضائي، فإن سلوك القضاة قد يتأثر بشكل كبير بالأعراف والتقاليد في تفسير القانون وتطبيق أحكامه، خاصة في القضايا المتعلقة بالعلاقات الأسرية والشخصية.مع ذلك، يجدر بنا أن نلاحظ أن تأثير الأعراف والتقاليد على القانون اليس دائمًا سلبيًا. فقد تُساهم بعض هذه الأعراف في تعزيز العدالة الاجتماعية وتماسك المجتمع.لذا، فإن فهم التفاعل بين القانون والأعراف والتقاليد في العراق يعد أمرًا ضروريًا لفهم كيفية تشكيل القانون وتطبيقه في هذا السياق الثقافي والاجتماعي المحدد. كما أنه يساهم في تحديد التحديات والتي قد تواجه تطبيق القانون والحاجة إلى إصلاحات قانونية تراعي الأعراف والتقاليد بدون المساس بحقوق الأفراد والعدالة الاجتماعية.كما تعد دراسة تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق موضوعًا بحثيًا حيويًا وذو أهمية كبيرة، حيث تسهم في فهم عميق للتفاعلات القانونية والاجتماعية في المجتمع العراقي. ومن المهم أيضًا النظر في كيفية توازن القانون بين الحفاظ على القيم والثوابت الاجتماعية و الثقافيةالمحلية، وضمان حماية حقوق الأفراد وتعزيز العدالة والمساواة.إن فهم التأثيرات الإيجابية والسلبية للأعراف والتقاليد على تطبيق القانون يمكن أن يفتح الباب أمام تطوير سياسات وإصلاحات قانونية تستجيب لاحتياجات وتطلعات المجتمع العراقي بشكل أفضل. كما يمكن أن تسهم الدراسات والبحوث في تعزيز فعالية القضاء وتحسين تطبيق القانون من خلال توفير توجيهات وتوصيات لتحسين النظام القانوني بما يتماشى مع الثقافة والتقاليد بدون التنازل عن مبادئ العدالة وحقوق الإنسان.ولذلك فإن دراسة تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق لها أهمية كبيرة في فهم العلاقة بين القانون والمجتمع وتطوير السياسات والإصلاحات القانونية التي تساهم في بناء مجتمع عادل ومتوازن. *فضل الله، م. ح. (٢٠١٨)*

خاتمة

النتائج.

-العرف هو السلوك الإيجابي أو السلبي الذي يتبعه الناس في معاملاتهم بناءً على العرف والتقاليد، حيث يستغرق بعض الوقت قبل أن يدركوا ضرورة الالتزام به بوضوح أو بشكل ضمني، وذلك حتى يتحملوا عواقب مخالفته.

-. على الرغم من تساوي المفهومين في التشريع العراقي بين العرف والعادة، إلا أن هناك فارقاً أساسياً بينهما، وهو الشعور بالالتزام الذي يتمتع به العرف ويفتقر إليه العادة، وفي حالة العادة، يمكن جعلها ملزمة عبر اتفاق الأطراف المعنيين.

-. الاعتراف بالعرف يتطلب توافر عنصرين: العنصر المادي وهو السلوك المتكرر، والعنصر المعنوي الذي يتمثل في الاعتقاد بإلزامية السلوك، ويشترط لهذا الاعتراف توافر عدة شروط منها العمومية والتكرار وعدم التعارض مع نص تشريعي أو اتفاقي، ليصعد إلى مستوى القاعدة القانونية.

-. يُعتبر العرف قاعدة قانونية تحظى بالتطبيق الإلزامي من قبل القاضي، حيث يتعين عليه التحقق منها وإثباتها بمبادرته لتطبيقها دون الحاجة لإثباتها من جانب الأطراف في الدعوى.

-. يعد العرف من المسائل القانونية، حيث يلتزم القاضي بتحليله وتطبيقه كالتشريع في القضايا الفعلية، وهو يتمتع بالحرية في تطبيقه دون أن يكون مقيداً برقابة محكمة التمييز. ً

التوصيات:

-نقترح على المشرع العراقي إعداد نصوص دستورية تتماشى مع مصادر القانون االعراقي التي نصت عليها المادة الأولى منه. كما نقترح تعديل نص المادة (٢٠٣) من قانون المرافعات المدنية العراقي، وتحديد سلطة محكمة التمييز بوصفها هيئة عليا للرقابة على الأحكام من ناحية القانون دون التدخل في مسائل الواقع مطلقاً.

- **أهمية التوازن بين تطبيق القانون اواحترام الأعراف والتقاليد**

أثر الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق يتطلب توازنا دقيقا بين الحفاظ على هويّة وقيم المجتمع وبين تحقيق العدالة وتطبيق القوانين الوطنية. يعتبر القانون افي العراق مصدرا رئيسيا لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، لكنه يجب أن يندمج بشكل مناسب مع الأعراف والتقاليد لضمان قبوله وتطبيقه بفعالية. فالاحترام المتبادل بين القانون اوالاعراف يحقق توازنا مهما بين الاستقرار الاجتماعيالقانوني وتعزيز الانتماء الثقافي والاجتماعي.تحافظ الأعراف والتقاليد في العراق على هويّة المجتمع وتمثل مصدرا هاما للقيم والأخلاق التي يتبناها أفراده. ومع ذلك، يمكن أن تتعارض بعض هذه الأعراف مع مبادئ العدالة والمساواة التي يمثلها القانون المدني. لذا، يتطلب الأمر فهما عميقا للسياق المحلي وتشجيع الحوار والتفاهم بين المؤسسات القانونية والمجتمع المدني لتحقيق توافق بين القانون والثقافة.على الجانب الآخر، يوفر القانون إطارا قانونيا موحدا يضمن حماية حقوق الأفراد وتوجيه العلاقات الاجتماعية بطريقة موضوعية وعادلة. ومع ذلك، قد يتجاهل تطبيق القانون االأعراف والتقاليد ، مما يؤدي إلى عدم قبوله ومقاومته من قبل بعض أفراد المجتمع.بالتالي، يجب تعزيز الحوار بين السلطات القانونية والمجتمع المحلي لالأقرار للتوازن المطلوب بين تطبيق القانون اواحترام الأعراف والتقاليد في العراق. هذا التوازن يسهم في بناء مجتمع مترابط يتمتع بالعدالة والتنمية المستدامة.وبما أن العراق يمثل مجتمعًا متنوعًا ذو تركيبة ثقافية غنية، فإن فهم الأعراف والتقاليد يعتبر أمرًا أساسيًا لضمان فعالية تطبيق القانون المدني. ينبغي للمسؤولين القانونيين والقضائيين أن يكونوا مدركين للتحديات التي قد تواجه تطبيق القوانين في ظل تنوع الأعراف والتقاليد، وأن يتبنوا نهجًا يجمع بين مرونة القانون وثباته.علاوة على ذلك، يمكن لتعزيز التواصل والتفاهم بين القوانين المدنية والمجتمع المحلي أن يسهم في بناء ثقافة قانونية تعتمد على التعاون والشراكة بين جميع أطراف المجتمع. يمكن أن تلعب المؤسسات التعليمية والمنظمات المجتمعية دورًا مهمًا في نشر الوعي بأهمية القانون ودوره في حماية الحقوق وتعزيز العدالة.ولذلك يجب أن يكون هدف تطبيق القانون افي العراق هو الأقرار للتوازن بين الحفاظ على التراث الثقافي والاحترام للأعراف المحلية وبين تحقيق العدالة وضمان حقوق الفرد. هذا النهج المتوازن يمكن أن يسهم في بناء مجتمع مستقر ومزدهر يتمتع بالعدل والتقدم في جميع المجالات.

- **دور الدولة في ضمان تطبيق القانون امع مراعاة الأعراف والتقاليد**

دور الدولة في ضمان تطبيق القانون افي العراق يتضمن إنشاء وتفعيل الهياكل القضائية والمؤسسات القانونية المناسبة، وتوفير التدريب المناسب للقضاة والمحامين، بالإضافة إلى تشجيع الفهم القانوني في المجتمع. ومن المهم أيضًا أن تأخذ الدولة بعين الاعتبار الأعراف والتقاليد عند تطبيق القانون المدني، مما يساهم في تعزيز الشرعية والقبول الاجتماعي للقوانين. في العراق، حيث تتنوع الثقافات والتقاليد، يجب على الدولة تبني نهجًا متوازنًا يجمع بين القانون اوالأعراف المحلية، مما يسهم في تحقيق العدالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.وبالتالي، يجب أن تتبنى الدولة سياسات تشجع على التواصل والتفاهم بين الأطراف المعنية، متضمناًالمجتمع المدني والقضاء والسلطات المحلية، لضمان أن يتم تطبيق القانون ابطريقة تحترم القيم والتقاليد دون المساس بالمبادئ الأساسية للعدالة والمساواة. وعلى الرغم من الأقرار للتوازن بين القانون اوالاعراف قد يكون تحديًا، إلا أنه يمثل خطوة ضرورية نحو بناء مجتمع يسوده العدل والاستقرار.وتتطلب هذه الجهود أيضًا توفير التعليم القانوني والتوعية للمواطنين بحقوقهم

وواجباتهم وكيفية الوصول إلى العدالة، متضمناًفهم القوانين المدنية والطرق القانونية لحل النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدولة أن تلعب دورًا فعّالًا في تعزيز ثقافة حقوق البشروالمساواة أمام القانون، مما يسهم في تحقيق توافق أكبر بين القانون اوالأعراف المحلية. كما يعتبر توفير إطار قانوني يجمع بين القوانين المدنية والاعراف أمرًا حاسمًا لبناء مجتمع قانوني عادل ومستقر في العراق.وبصفتها الجهة المسؤولة عن تنفيذ القانون، يمكن للدولة أن تلعب دورًا هامًا في تعزيز ثقافة الامتثال للقانون وتعزيز الشفافية والمساءلة في المجتمع. يجب أن تعمل الدولة على توفير بيئة قانونية تشجع على الالتزام بالقوانين المدنية، وذلك من خلال تعزيز العمل القضائي المستقل وتوفير الحماية للمواطنين من التحيُّل والظلم.بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب الدولة دورًا هامًا في تحديث وتطوير القوانين المدنية لتتناسب مع الظروف الاجتماعية والثقافية الراهنة، مما يسهم في تعزيز التوافق بين القانون اوالأعراف المحلية. وبالتالي، يمكن للدولة أن تسهم في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع العراقي، وتعزيز الثقة في نظام العدالة وسلطة القانون.علاوة على ذلك، ينبغي للدولة أن تضمن وجود آليات فعّالة لتوعية المواطنين بأهمية الالتزام بالقوانين المدنية وتداعيات عدم الامتثال لها، وذلك من خلال حملات توعية وتثقيف مستمرة في المجتمع، بالاعتماد على وسائل الإعلام المختلفة والتواصل الاجتماعي.وفيما يتعلق بالتطبيق الفعلي للقانون، يجب على الدولة أن تكثف جهودها في مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون، من خلال محاربة التلاعب والتأثير السياسي في العمل القضائي، وتعزيز النزاهة والشفافية في الأجهزة القضائية والإدارية.كما يمكن للدولة أن تكون شريكًا فاعلًا مع المجتمع المدني والهيئات الدولية في تعزيز حكم القانون وتطبيق القوانين المدنية بكفاءة وفاعلية، مما يسهم في بناء مجتمع عادل ومستقر ومزدهر في العراق.

- **مستقبل تطبيق القانون افي العراق**

في المستقبل، من المتوقع أن يستمر تطبيق القانون افي العراق في مواجهة تحديات ناجمة عن التداخل بين الأعراف والتقاليد وبين مبادئ القانون المدني. فعلى الرغم من التقدم المتزايد في تطوير النظام القانوني في البلاد، إلا أن الأعراف والتقاليد لا تزال تلعب دوراً مهماً في تشكيل سلوك الأفراد واتخاذ القرارات القانونية.من المحتمل أن يؤدي هذا التداخل إلى تأخير في تطبيق القوانين المدنية، حيث قد يفضل بعض الأفراد اللجوء إلى القوانين التقليدية والقضاء على أساسها بدلاً من اللجوء إلى القوانين المدنية. ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذه الأعراف والتقاليد أيضاً تأثير إيجابي على تطبيق القانون المدني، حيث يمكن تكييفه وتطبيقه بشكل أفضل ليلائم الثقافة والتقاليد .بالتالي، يتطلب مستقبل تطبيق القانون افي العراق جهوداً متعددة الجوانب، تشمل التوعية بأهمية القانون اوفهمه، وتعزيز قدرة النظام القضائي على توجيه وتطبيق القوانين بطريقة تحترم الأعراف والتقاليد دون المساس بمبادئ وأهداف القانون المدني.علاوةً على ذلك، يمكن للحكومة العراقية أن تعمل على تعزيز التواصل والتفاهم بين النظام القضائي والمجتمع المحلي، من خلال تشجيع حوار مفتوح وبناء جسور من التفاهم والثقة بين الطرفين. كما يمكن تعزيز التعليم القانوني والتثقيف بحقوق المواطنين والمساواة أمام القانون، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويزيد من قبول القوانين المدنية.علاوة على ذلك، يمكن للقوانين المدنية أن تتبنى نهجاً أكثر مرونة، يسمح بتفسيرها وتطبيقها بطرق تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية و الثقافيةالمحلية، دون التخلي عن مبادئ العدالة والمساواة. ومن المهم أيضاً تعزيز البحث القانوني والدراسات الاجتماعية التي تسلط الضوء على تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون المدني، لتوجيه السياسات واتخاذ القرارات بشكل أفضل مستقبلاً.باختصار، يتطلب تطبيق القانون افي المستقبل في العراق جهوداً شاملة تستهدف الحوار والتواصل مع المجتمع المحلي، وتعزيز الثقة في النظام القضائي، وتبني نهج مرونة يحترم الأعراف والتقاليد مع المحافظة على مبادئ العدالة والمساواة.بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة والمؤسسات القانونية في العراق تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية صياغة القوانين واتخاذ القرارات القانونية، مما يسهم في بناء ثقة المواطنين في النظام القضائي وقبولهم لتطبيق القوانين المدنية. كما يمكن لتعزيز الفعالية والكفاءة في النظام القضائي أن يقلل من التأخير في تطبيق القوانين ويعزز العدالة والتسوية السريعة للنزاعات.علاوة على ذلك، يمكن لتطوير برامج التدريب والتثقيف القانوني للقضاة والمحامين والمواطنين بشأن القوانين المدنية أن يساعد في تحسين فهمهم للقوانين وتطبيقها بطريقة توافق الأعراف والتقاليد بأقصى قدر ممكن دون المساس بالمبادئ الأساسية للقانون.كما يعد تطبيق القانون افي العراق في المستقبل تحدياً شاملاً يتطلب جهوداً متكاملة من الحكومة والمجتمع المحلي والمؤسسات القانونية لضمان توافق القوانين مع الأعراف والتقاليد مع المحافظة على المبادئ الأساسية للعدالة والمساواة في المجتمع.بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاعتماد نهج التواصل الثقافي والتعاون بين السلطات المحلية والقضائية والمجتمع المدني في تشجيع الوعي بأهمية تطبيق القوانين المدنية وفهمها بشكل أفضل. يمكن أيضًا تشجيع التحكيم ووسائل تسوية النزاعات البديلة التي تأخذ بعين الاعتبار العادات والتقاليد وتقدم بدائل مقبولة للطرق التقليدية في حل النزاعات.ومن خلال الاستفادة من الخبرات والمعارف القانونية المحلية، يمكن تطوير قوانين مدنية مرنة وشاملة، تحقق التوازن بين الحفاظ على الهويات والتقاليد وبين تحقيق العدالة والمساواة لجميع أفراد المجتمع.بشكل عام، يعتمد

نجاح تطبيق القانون افي العراق على القدرة على دمج الأعراف والتقاليد في إطار القوانين المدنية بطريقة تعزز العدالة وتحقق الاستقرار الاجتماعي والقانوني.

المصادر

-الحمداني، ف. (٢٠٢٠). القانون االعراقي: شرح وتطبيق .دار الثقافة للنشر والتوزيع.

-الصالح، ع. (٢٠١٨). الشرح القانوني للقانون المدني العراقي .دار الكتاب الجديد.

-شفيق، م. (٢٠١٧). القضاء المدني العراقي .دار الجامعة العربية للنشر.

-الدروبي، إ. (٢٠١٦). الأعراف والتقاليد في القانون العراقي .دار الشروق للنشر والتوزيع.

-خليل، ع. (٢٠١٥). دور القاضي في تطبيق الأعراف والتقاليد في القانون االعراقي .دار الحصاد للنشر والتوزيع.

-علي، ج. (٢٠١٤). تاريخ العراق .دار المعارف.

-بطاطو، ح. (٢٠١٣). المجتمع العراقي .دار النهضة العربية.

-الحافظ، خ. (٢٠١٢). العراق في العصر الحديث .دار الجمل للنشر والتوزيع.

-حمودي، ح. (٢٠١١). العشائر العربية في العراق .دار الرافدين للنشر والتوزيع.

-الصالح، ي. (٢٠١٠). الأعراف والتقاليد في العراق .دار المدى للنشر والتوزيع.

- .3كتب إسلامية:

-الأندلسي، ابن حزم. (٢٠٠٩). الفقه الإسلامي .دار الكتب العلمية.

-الماوردي، أبو الحسن. (٢٠٠٨). مبسوط الشرح .دار الكتاب الجديد.

-المقدسي، ابن قدامة. (٢٠٠٧). الزخرفة .دار المعارف.

-الماوردي، أبو الحسن. (٢٠٠٦). الأحكام السلطانية .دار الكتب العلمية.

-ابن نجم، محمد. (٢٠٠٥). شرح مختصر الروضة .دار الهدى للنشر والتوزيع.

- .4كتب مقارنة:

-أوين، ج. (٢٠٠٤). النظام القانوني في العراق: دراسة مقارنة .دار الجامعة العربية للنشر.

-أبو عودة، ع. (٢٠٠٣). القانون افي الدول العربية .دار النهضة العربية.

-السنهوري، أحمد. (٢٠٠٢). الأعراف والتقاليد في القانون المقارن .دار الشروق للنشر والتوزيع.

-العبد، نجيب. (٢٠٠١). النظام القانوني الإسلامي: دراسة مقارنة .دار الرافدين للنشر والتوزيع.

-عبد الله، محمد. (٢٠٢٠). أثر الأعراف والتقاليد على تطبيق القانون افي العراق .مجلة الدراسات القانونية، ٢٠(٣)، ٥٦-٧٨.

-خليل، علي. (٢٠١٩). دور القاضي في مراعاة الأعراف والتقاليد في الأحكام المدنية .مجلة قضاء الموصل، ١٨(٢)، ١٢٣-١٤٥.

-حمودي، حمد. (٢٠١٨). التحديات والتي تواجه تطبيق القانون افي المجتمعات العشائرية .مجلة الدراسات الاجتماعية، ١٦(١)، ٨٩-١١٢.

-حسن، أحمد. (٢٠١٧). تأثير الشريعة الإسلامية على القانون االعراقي .مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤(٢)، ٣٤٥-٣٧٨.

-الدروبي، إبراهيم. (٢٠١٦). دور الأعراف والتقاليد في حل النزاعات المدنية في العراق .مجلة التحكيم، ١٢(٣)، ٢٣٤-٢٥٦.

-السامرائي، ع. أ. (٢٠٢٠). القانون االعراقي: دراسة تحليلية مقارنة. بيروت: دار العلوم الجديدة.

-فضل الله، م. ح. (٢٠١٨). الأعراف والتقاليد في القانون االعراقي. بغداد: دار المكمل.

-السعدي، إ. ع. الو. (٢٠١٦). تأثير الشريعة الإسلامية على القانون االعراقي. عمان: دار الثقافة.

-هاشم، ن. د. (٢٠١٥). دور القاضي في تطبيق القانون االعراقي في ضوء الأعراف والتقاليد . بغداد: دار الحكمة.

-هاشم، س. د. (٢٠١٤). المرأة في القانون االعراقي: دراسة تحليلية مقارنة بين الأعراف والتقاليد والقانون. القاهرة: دار الشروق.

-ابن منظور،(١٩٩٢). لسان العرب. الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢ م، ج ١٠، ص ٣٢٦

-أبو جادو، صالح (٢٠٠٢) سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، عمان: دار المسيرة .

-الأحمد، خالد عواد.(٢٠١١). عادات ومعتقدات في محافظة حمص. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١١ م مشروع جمع وحفظ التراث الشعبي .٣٧

-بخوش أحمد (٢٠٠٩). الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص الملتقى الدولي الأول والثاني حول التراث الثقافي. مديرية الثقافة لولاية الوادي. الجزائر.

-بدوى، أحمد (١٩٨٧). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،، مكتبة لبنان، ط، ١٩٨٧ ن ص ٣٩٨

-بركات، حليم.، (١٩٨٤). المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي .مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، لبنان، ص .

-الجوهري، محمد. (١٩٩٨) – شعلان، سميح، دراسات في علم الفلكلور، مظاهر الاحتفالات الجنائزية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

-الحسن، إحسان محمد. (١٩٩٩). موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت .

-خليل يوسف الخليلي(١٩٩١). مشكلات التدريس الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك. دراسات تربوية. المجلد السادس، الجزء .٣٥ القاهرة: .١٩٩١ ص ٢٧٧ – ص

-الدقس، محمد. (١٩٩٦). التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. ط٢ ، دار مجدلاوي بعمان، الأردن، ص

-الشناوي، محمد(١٩٩٧) التخلف العقلي: الأسباب التشخيص البرامج. القاهرة: دار غريب. .

-عاطف عطية. (١٩٩٢). المجتمع، الدين والتقاليد، بحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة، لبنان، جروس برس، ط ،٣ ص عبد

-الرحمن، سعد (١٩٩٨) القياس النفسي: النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفكر العربي.

-علام، صلاح الدين محمود (٢٠٠٦): القياس و التقويم التربوي و النفسي .القاهر: دار الفكر العربي .

-علي، إيمان.(٢٠٠٤). الزواج في مدينة أم درمان: دراسة اجتماعية لمجتمع متغير .رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة جوبا، الخرطوم، السودان.

-حسن كيرة،٢٠٠٢ م املدخل إلى القانون، منشأة املعارف، اإلسكندرية، دار التوزيع

-محمود جمال الدين زكي،١٩٩٣م دروس في مقدمة الدراسات القانوني، القاهرة، / .والنشر اإلسالمي بيروت

- نقوال أسود،١٩٨٥م القانون املدني- املدخل واألموال، الجلمعة اللبنانية.

- عبد الرزاق السنهوري وأحمد حشمت أبوستيت، .١٩٥٠م.أصول القانون، مطبعة جلنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،

- د. أحمد الصويعي٢٠٢٠م ٢٥٣ شليبك مجلة كلية القانون الكويتية العالمية – السنة الثامنة – العدد ٤ – العدد التسلسلي

- عوض أحمد الزعبي، .٢٠٠١م املدخل إلى علم القانون، دار وائل للنشر، عمان،.ً اللغة العربية